مسرحية حلف مكة تسيل لعاب جاكارتا



تتجه الأنظار إلى إندونيسيا باعتبارها لاعباً محتملاً في التحالف الأمني الذي يجمع تركيا والسعودية وباكستان، بعدما كشف مسؤولون أتراك عن اهتمام جاكرتا بالانضمام إلى «ميثاق مكة»، في خطوة قد توسع نطاق الاتفاق إلى جنوب شرق آسيا، وتمنحه بعداً يتجاوز الشرق الأوسط.

وقالت صحيفة «ميدل إيست آي» البريطانية، نقلاً عن 3 مسؤولين أتراك، إن إندونيسيا أبدت اهتماماً بالانضمام إلى الميثاق، وتدرس الخيارات المتاحة أمامها، رغم عدم صدور موقف رسمي من جاكرتا يؤكد هذا التوجه حتى الآن.

ويكتسب احتمال انضمام إندونيسيا أهمية خاصة باعتبارها أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان، وكونها تقع في جنوب شرق آسيا بعيداً عن بؤر الصراع الرئيسية في الشرق الأوسط، ما قد يفتح الباب أمام توسع التعاون الأمني بين دول إسلامية مؤثرة خارج النطاق الجغرافي التقليدي.

وبحسب الصحيفة، فإن «ميثاق مكة»، الذي يجمع تركيا والسعودية وباكستان، بات يحظى باهتمام دول أخرى، بينها سوريا، التي تدرس بدورها إمكانية الانضمام إليه، في وقت تركز فيه الدول المؤسسة على بناء إطار مؤسسي للاتفاق قبل توسيع عضويته.

ويرتبط الاهتمام الإندونيسي المحتمل بالميثاق بعلاقات الدفاع المتنامية بين جاكرتا وأنقرة، ولا سيما في مجال الصناعات العسكرية والتعاون الأمني. ووقعت إندونيسيا العام الماضي اتفاقاً تتجاوز قيمته 10 مليارات دولار لشراء 48 مقاتلة تركية من طراز «قآن»، التي تعد من أبرز مشاريع الصناعات الدفاعية التركية الحديثة.

كما تعمل جاكرتا على شراء فرقاطتين من فئة «إسطنبول» ضمن برنامج بناء السفن الوطني التركي، بموجب اتفاق تبلغ قيمته مليار دولار، وُقّع في يناير بين شركة «تايس» التركية وشركة «برزان القابضة» القطرية.

وتعزز التعاون الدفاعي بين الدولتين خلال الشهر الجاري، مع توقيع تركيا وإندونيسيا وباكستان وقطر مذكرة تفاهم عُرفت باسم «ميثاق بدر»، تهدف إلى تنظيم التعاون في الصناعات الدفاعية وتوسيع الشراكة في تصميم وإنتاج وتمويل المنظومات العسكرية.

ورغم هذه المؤشرات، قال متحدث باسم السفارة الإندونيسية إنه لا يستطيع تأكيد اهتمام بلاده بالانضمام إلى «ميثاق مكة»، في موقف يعكس حذر جاكرتا من الانخراط في ترتيبات أمنية جديدة.

وفي المقابل، أكدت تركيا أن الأولوية بالنسبة إلى الدول المؤسسة تتمثل في ترسيخ البنية المؤسسية للميثاق، وليس التوسع السريع في عضويته. وقال وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، في تصريحات الثلاثاء، إن العمل يتركز حالياً على بناء المؤسسات والآليات التي ستنظم الاتفاق، في إشارة إلى أن أنقرة والرياض وإسلام آباد لا تتعجلان ضم أعضاء جدد قبل تثبيت قواعد التعاون.

ويأتي ذلك في ظل تصاعد التوترات الإقليمية عقب الحرب الإسرائيلية على غزة، واتساع المواجهات المرتبطة بإسرائيل في سوريا ولبنان، إلى جانب الضربات التي استهدفت قادة من حركة حماس في الدوحة والحرب مع إيران.

وتشير هذه التطورات إلى أن المخاوف الأمنية المتزايدة في المنطقة قد تكون أحد العوامل التي دفعت إلى تشكيل الميثاق، في ظل سعي دول عدة إلى تعزيز التنسيق الأمني ومواجهة التحديات الإقليمية المتصاعدة.

ورغم علاقاتها الدفاعية المتنامية مع تركيا، تتعامل إندونيسيا بحذر مع أي ترتيبات أمنية قد تقيد استقلال سياستها الخارجية أو تدفعها إلى الانخراط في صراعات إقليمية. وأدانت جاكرتا الحرب الإسرائيلية على غزة، ودعمت التحركات القانونية الدولية ضد إسرائيل، كما أعلنت في وقت سابق استعدادها لإرسال آلاف الجنود إلى القطاع ضمن قوة دولية لحفظ السلام، قبل أن تعلق هذا الانتشار في مارس.

ونقلت الصحيفة عن أديندا خيراني إبستين، الخبيرة في شؤون جنوب شرق آسيا لدى مؤسسة «خدمات الاستخبارات الجيوسياسية»، قولها إنه لا توجد مؤشرات رسمية على أن إندونيسيا تدرس بالفعل الانضمام إلى الميثاق.

وأضافت أن الرئيس الإندونيسي برابوو سوبيانتو جدد، خلال المنتدى الاقتصادي الشرقي الحادي عشر في سبتمبر 2026، التزام بلاده بسياسة خارجية «حرة ونشطة»، مؤكداً عدم رغبة إندونيسيا في الانضمام إلى أي تحالف عسكري. وترى إبستين أن الانضمام إلى «ميثاق مكة» قد يمثل تحولاً كبيراً عن السياسة التقليدية لجاكرتا، القائمة على الحفاظ على استقلالها الاستراتيجي وتجنب الاصطفاف ضمن تحالفات عسكرية محددة.

وتحافظ إندونيسيا على موقف ثابت بشأن القضية الفلسطينية، إذ لا تقيم علاقات دبلوماسية رسمية مع إسرائيل، ويؤكد برابوو أن بلاده قد تنظر في إقامة علاقات مع تل أبيب إذا اعترفت أولاً بدولة فلسطينية مستقلة.

كما اشترطت جاكرتا أن تكون أي مشاركة في قوة استقرار دولية مقترحة في غزة ذات طابع إنساني وغير قتالي، بما يعكس رغبتها في دعم الفلسطينيين من دون الانخراط في ترتيبات عسكرية مفتوحة.

وظهر هذا الموقف أيضاً خلال انسحاب الوفد الإندونيسي من قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر، أثناء خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، احتجاجاً على السياسات الإسرائيلية وتضامناً مع الفلسطينيين.

وتشير هذه المواقف إلى أن إندونيسيا تسعى إلى تحقيق توازن بين دعم القضية الفلسطينية وتوسيع علاقاتها الدفاعية، من دون أن تتحول إلى طرف في محور عسكري مرتبط بصراعات الشرق الأوسط.

وترى إبستين أن الرئيس برابوو يتبنى سياسة خارجية تقوم على تنويع الشراكات والانفتاح على قوى مختلفة، مع الحفاظ على استقلال القرار الاستراتيجي. ويظهر هذا التوجه في انخراط جاكرتا في مجموعة «بريكس»، وسعيها للانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى جانب توسيع تعاونها الدفاعي مع الولايات المتحدة وتركيا وغيرهما.

وفي هذا السياق، تعتبر الخبيرة أن «ميثاق بدر»، الذي يجمع تركيا وإندونيسيا وباكستان وقطر، يمثل شراكة تقنية في مجال الصناعات الدفاعية، وليس اتفاق دفاع جماعي أو تحالفاً عسكرياً بالمعنى التقليدي. وبينما لم تؤكد إندونيسيا رسمياً رغبتها في الانضمام إلى «ميثاق مكة»، فإن طرح اسمها يعكس التحولات المتسارعة في بنية الأمن الإقليمي، ويثير تساؤلات بشأن ما إذا كان الاتفاق سيظل محصوراً في الشرق الأوسط، أم سيتحول إلى منصة تعاون أوسع تضم دولاً إسلامية مؤثرة من خارج المنطقة.